الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأربعاء 27 رمضان 1441 هـ/20 مايو 2020 – السنة الثالثة عشرة – العدد 3700 E

الوسط

Wednesday 20th May 2020 - 13 th year - Issue No.E 3700

التجارة ترصد 56 سوقاً مركزياً للتأكد من انسيابية تسليم المواد الغذائية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية رصد 56 جمعية وسوقا مركزيا ومحلا تجاريا وصيدلية خلال جولاتهم التفتيشية ومراقبة 47 فرع تموين للتأكد من مدى انسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها والوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات. وقالت (التجارة) في بيان لها أمس الثلاثاء إن جولات فرقها التفتيشية مستمرة في عملها وذلك في ظل القرارات المعمول بها بشأن الاجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا (سارس كوف – 2) المسبب لمرض (كوفيد – 19).

وأضافت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 112 شكوى عبر الخط الساخن (135) مشددة على ضرورة الالتزام بالقانون لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي وانها ستكون وفرقها التفتيشية بالمرصاد لكل من تسول له نفسه استغلال الظرف الحالي.

للجلسة الرابعة على التوالي بفعل مؤشرات تحسن الطلب

أسعار النفط تتخطى 35 دولاراً.. و«الكويتي» يقفز إلى 26.58 دولاراً

ارتفعت أسعار النفط للجلسة الرابعة على التوالي، أمس الثلاثاء، وسط مؤشرات على أن المنتجين يخفضون الإنتاج كما وعدوا وعلى تحسن الطلب، مع قيام مزيد من الدول بتخفيف القيود المفروضة للتصدي لجائحة فيروس كورونا.

وكان خام برنت مرتفعا 25 سنتا بما يعادل 0.7 بالمئة إلى 35.06 دولار للبرميل، بعد أن لامس في وقت سابق أعلى مستوياته منذ التاسع من أبريل.

وزاد الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 43 سنتا أو 1.4 بالمئة مسجلا 32.25 دولار للبرميل. كان السعر ارتفع إلى 33.44 دولار في وقت سابق من الجلسة، ليبلغ ذروته منذ 16 مارس.

ويحل أجل عقد يونيو لخام غرب تكساس اليوم، لكن ما من مؤشر يذكر على تكرار التراجع غير المسبوق لما دون الصفر الذي حدث قبل شهر عشية حلول أجل عقد مايو وسط بوادر على تحسن الطلب على الخام والوقود.

النفط الكويتي

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 82 سنتا ليبلغ 26.58 دولار في التداولات الأخيرة مقابل 25.76 دولار في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وتدعمت السوق في وقت سابق بمؤشرات على تطبيق تخفيضات الإنتاج التي اتفقت عليها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وآخرون من بينهم روسيا، فيما يعرف بتحالف أوبك+.

وخفضت أوبك+ صادراتها النفطية بشدة في النصف الأول من مايو، وفقا لشركات ترصد الشحنات، مما ينبئ ببداية قوية للامتثال إلى اتفاق خفض الإنتاج الجديد.

وقال هيرويوكي كيكوكاوا، المدير العام للأبحاث في نيسان للأوراق المالية «معنويات المستثمرين تحسنت إذ يبدو أن أوبك+ تقلص الإنتاج كما وعدوا هذا الشهر، مع مزيد من التخفيضات الطوعية المتوقعة في يونيو». وأضاف «في نفس الوقت، ثمة تفاؤل متزايد بأن تخفيف الإغلاقات الشاملة العالمية (بسبب فيروس كورونا) سيساعد على تعزيز النشاط لاقتصادي ويغذي الطلب».

خبراء: طريقة تعامل «أوبك» المستقبلية ترسم معالم أسعار البترول

توقع كريس مدجيلي المدير العام لقسم التحليل في «إس أند بي جلوبال» أن تعارض أوبك ارتفاع أسعار النفط بشكل سريع بحيث يعطي ذلك شركات النفط الصخري الأميركي حافزاً للعودة للإنتاج.

وأضاف أن «العديد من الأسئلة تعود إلى الطريقة التي ستتعامل معها أوبك. بالطبع إنه إنجاز كبير عندما نرى حجم الإنتاج الذي تم خفضه في شهري مايو ويونيو المقبل مما ساهم بالفعل بارتفاع الأسعار، لقد كانت طريقة فعالة جداً لدعم الأسعار ولكن بوجهة نظري مازال هناك عرض كبير من بعض الدول في أوبك وروسيا طبعا، ليبيا على الجانب الآخر لديها القدرة لرفع إنتاجها العام المقبل بالإضافة إلى فنزويلا والعراق وإيران. لذلك أرى أنه مازال هناك الكثير من العرض النفطي».

وتابع «على النقيض من العام 2015 و2016، سمحت أوبك بطريقة غير مباشرة بتشجيع شركات النفط الصخري الأميركية بالإنتاج حينما سمحت في تلك الفترة بارتفاع الأسعار، ولكني أرى أن هذه المرة ستكون أوبك أكثر احتياطا وذكاء بأن تسمح للأسعار بالارتفاع السريع بحيث يعطي الشركات الأميركية المحفز اللازم لرفع الإنتاج مرة أخرى.

لذلك قد تسمح أوبك بارتفاع الأسعار لحدود الخمسين دولاراً للبرميل ولكن ليس بأكثر من ذلك على الأقل في الوقت المنظور وهنا تكمن المعادلة».

وأضاف «سيستغرق الطلب العالمي على النفط فترة ليتعافى، لدينا أسوأ فترة اقتصادية نشهدها منذ أعوام طويلة وبالطبع أسوأ من الأزمة المالية العالمية، لذلك فإن الطلب سيستمر منخفضا للعام المقبل مقارنة بالعام الماضي وسيبقى برأيي بحدود 700 ألف برميل أقل من مستوى 2019 لذلك فأمامنا الكثير من الوقت للتعافي ولكن الأهم كيف ستوازن أوبك خفض إنتاجها مع ارتفاع الطلب وبالتالي تعافي الأسعار».

البورصة تواصل الصعود.. والمؤشر العام يربح 68.98 نقطة جديدة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 68.98 نقطة ليبلغ مستوى 4894.35 نقطة بنسبة صعود بلغت 1.43 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 177.19 مليون سهم تمت عبر 7547 صفقة نقدية بقيمة بلغت 39.9 مليون دينار.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 24.81 نقطة ليبلغ مستوى 4120.73 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.61 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 49.02 مليون سهم تمت عبر 2236 صفقة نقدية بقيمة 2.7 مليون دينار.

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 91.04 نقطة ليبلغ مستوى 5287.34 نقطة بنسبة صعود بلغت 1.75 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 128.16 مليون سهم تمت عبر 5311 صفقة بقيمة 37.17 مليون دينار.

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 27.25 نقطة ليبلغ مستوى 4012.29 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.68 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 38.78 مليون سهم تمت عبر 1678 صفقة نقدية بقيمة 2.3 مليون دينار. وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (سينما) و(ثريا) و(سكب ك) و(تعليمية) أما شركات (أهلي متحد) و(بيتك) و(الأولى) و(ارزان) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (كفيك) و(معادن) و(الديرة) و(الخصوصية) الأكثر انخفاضا.

بورصة الكويت: عطلة عيد الفطر الأحد المقبل

أعلنت بورصة الكويت أن عطلة عيد الفطر المبارك ستكون اعتبارا من يوم الأحد المقبل ولمدة ثلاثة أيام. وقالت البورصة في إعلان على موقعها الإلكتروني أمس الثلاثاء إن الدوام الرسمي سيبدأ اعتبارا من يوم الأربعاء 27 مايو الجاري.

أبوظبي تطرح سندات جديدة للبيع بالأسواق الدولية

حكومات الخليج تستهدف جمع سيولة إضافية وسط تباطؤ اقتصادي بسبب كورونا

تطرح أبوظبي مزيدا من السندات المقومة بالدولار الأميركي، فيما تسعى حكومات بمنطقة الخليج لجمع سيولة إضافية وسط تباطؤ اقتصادي بسبب جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وأظهرت وثيقة أمس الثلاثاء، أن حكومة أبوظبي بدأت تسويق «إصدار» من السندات الدولارية القائمة التي تستحق في 2025 و2030 و2050، والتي طُرحت الشهر الماضي.

وأدى تراجع العائد على تلك السندات، الاثنين، إلى أدنى مستوى، إلى زيادة التفاؤل بشأن أن الأسوأ في أزمة النفط التي عززتها جائحة كورونا قد انتهى، وهو ما يوفر بعض الراحة للمقترضين من الحكومات المعتمدة على النفط كأحد مصادر دخلها الرئيسية، وفقا لبلومبيرغ.

وقال أنجال راجبال، رئيس قطاع الدخل الثابت في الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول، إن العائد على السندات المطروحة حاليا، أعلى بما يتراوح بين 30 و35 نقطة أساس عن عائد سندات أبوظبي الموجودة بالفعل، متوقعا أن تتراجع مستويات أسعار العائد، وأن لا تكون بعيدة عن عائد السندات الأصلية.

يعني ذلك إعادة فتح باب الاكتتاب باستخدام الوثائق ذاتها الخاصة بالطرح السابق. وتعرض أبوظبي نحو 165 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأميركية للسندات لأجل 2025 وحجمها مليارا دولار، وحوالي 185 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأميركية للسندات استحقاق 2030 وحجمها مليارا دولار أيضا، ونحو 3.5 إلى 3.55 بالمئة لسندات بثلاثة مليارات دولار تستحق في 2050.

وتقرر تكليف بي.ان.بي باريبا وبنك أبوظبي الأول وجيه.بي مورغان وستاندرد تشارترد لترتيب الصفقة، بحسب الوثيقة.

«المركزي» يخصص اصدار سندات وتورق بـ 240 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي اليوم الاثنين تخصيص آخر اصدار سندات وتورق بقيمة اجمالية بلغت 240 مليون دينار كويتي (نحو 792 مليون دولار امريكي).

وقال البنك المركزي في بيان رسمي له إن أجل الإصدار 6 أشهر بمعدل عائد 1.375 في المئة.

وكان (المركزي) أصدر في 11 مايو الجاري (سندات وتورق) بقيمة 160 مليون دينار كويتي (نحو 528 مليون دولار أمريكي).

ترامب: سنفتح الاقتصاد.. والأسهم تقفز مع لقاح جديد

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إن الولايات المتحدة ستعيد فتح وتشغيل اقتصاد البلاد. وقفزت مؤشرات الأسهم الأميركية في التعاملات المبكرة أمس الثلاثاء إذ غذت بيانات مشجعة بشأن تجارب لقاح محتمل لمرض كوفيد19– التفاؤل، بينما يعول المستثمرون أيضا على المزيد من التحفيز لإنقاذ الاقتصاد من تراجع يقوده فيروس كورونا.

وارتفع المؤشر داو جونز الصناعي 374.56 نقطة أو 1.58 بالمئة إلى 24059.98 نقطة. وصعد المؤشر ستاندرد آند بورز 500 بمقدار 68.68 نقطة أو 2.40 بالمئة إلى 2932.38 نقطة. وربح المؤشر ناسداك المجمع 162.59 نقطة أو 1.80 بالمئة إلى 9177.15 نقطة. وارتفعت أسعار النفط، بدعم من تخفيضات الإنتاج ومؤشرات على تعاف تدريجي للطلب في ظل تخفيف القيود المرتبطة بفيروس كورونا. كما ارتفعت معظم بورصات الخليج الرئيسية، مدفوعة بصعود أسعار النفط، وذلك بقيادة السعودية بعد أن تلقى قطاعها المصرفي دفعة من نتائج أعمال إيجابية للشركات.

الرئيس الأميركي دونالد ترامب

البيانات أسوأ من التوقعات

النقد الدولي: تعافي الاقتصاد العالمي غير مرجح في 2021

قالت كريستالينا جورجيفا الرئيسة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، إن الاقتصاد العالمي سيستغرق وقتا أطول كثيرا مما كان متوقعا في البداية للتعافي بشكل كامل من الصدمة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد، وحذرت من عودة إلى الحمائية.

وأضافت جورجيفا أن صندوق النقد من المرجح أن يعدل بالخفض توقعاته لانكماش الناتج المحلي الإجمالي في 2020 والبالغة 3 بالمئة، ومن المتوقع أن يحدث تعاف جزئي فقط العام القادم بدلا من الانتعاش البالغ 5.8 بالمئة، الذي كان متوقعا في بادئ الأمر.

قالت جورجيفا إن البيانات الواردة من أرجاء العالم أسوأ من التوقعات. ومضت قائلة «بالتأكيد ذلك يعني أننا سنستغرق وقتا أطول بكثير للتعافي بشكل كامل من هذه الأزمة». ولم تقدم موعدا مستهدفا محددا للتعافي.

كريستالينا جورجيفا

وفي أبريل، توقع صندوق النقد أن إغلاقات الشركات وإجراءات العزل العام الرامية لإبطاء انتشار فيروس كورونا ستلقي بالعالم في أعمق ركود منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. لكن جورجيفا قالت في وقت سابق هذا الشهر إن بيانات وردت منذ ذلك الحين تشير إلى «المزيد من الأنباء السيئة». ومن المنتظر أن يصدر صندوق النقد توقعاته الجديدة للاقتصاد العالمي في يونيو.

وسئلت جورجيفا عن تجدد التوترات بين الولايات المتحدة والصين، أكبر اقتصادين في العالم، فقالت إنها تحث الدول الأعضاء على الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة وكذلك تدفقات التجارة التي أعطت دعما للنمو العالمي لعقود.

وأضافت قائلة «نحتاج إلى الحفاظ على تدفقات التجارة مفتوحة وخصوصا الإمدادات الطبية وأن نجد في الأجل الأطول مسارا للتغلب على ما يحدث الآن في هذه الأزمة». وحذرت من عودة إلى الحمائية بسبب الأزمة الحالية.

وقالت أيضا إن صندوق النقد قدم تمويلات طارئة إلى 56 دولة منذ بداية أزمة فيروس كورونا، وسينظر في 47 طلبا إضافيا بأسرع ما يمكن.